

## كلمة صاحب الجلالة بمناسبة زيارته الرسمية إلى فرنسا ومنح كلية الحقوق بجامعة بوردو الدكتوراة الفخرية لجلالته

لأنني استلم اليوم، بخشوع ظاهر بين، شهادة الدكتوراة الفخرية من جامعة بوردو، وليست دواعي هذا الخشوع مجهولة لديكم، فمنها — قبل كل شيء — أنه يوجد بينكم كثيرون من أولئك الذين حضروا سنة 1950 حفلة شبيهة بهذه الحفلة أقامتها جامعة بوردو لتحويل شهادة الدكتوراة الفخرية لوالدي المرحوم جلالة محمد الخامس.

أما الداعي الثاني فهو أن كثيرون من الذكريات الفضة التي ترجع لي إلى فترة هي من أعز الفترات إلى نفسي ذكريات تربطني بهذه الكلية، فإنني لن أنسى على الخصوص مدى الرعاية والرقعة التي أحاطني بها أساتذتي في الحقوق سواء في الرباط أو في بوردو. ومع ذلك فإنني أرى في ذلك أن امتحاناً معلقاً ينتظري في كل مرحلة من مراحل حياتي ويتعين علي اجتيازه نحو امتحان جديد آخر. لذلك أتمنى مرة أخرى أن أكون مستحقاً للنجاح، غير أن التشجيع الذي ألقاه من أساتذتي السالفين وخاصة في مثل هذه الظروف لا يجعلني أترقب دورة الاعادة.... (تصفقات) وأتذكر أنني لما جئت إلى بوردو سنة 1952 لأداء الامتحان الشفوي لشهادة القانون العام كان على رأس كلية الحقوق هذه رجل أجمع الناس على تقديره والاعجاب به والعطف عليه، ذلك هو العميد «بوليسكي».

وأنا أتذكر أن الأساتذة الذين امتحنوني آنذاك والذين كان معظمهم لا يزال في شرح الشباب قرروا أن يدعوا العميد مدعية طلابية كادت أن تتطور تطوراً سيئاً، إذ عندما أنهيت جميع الامتحانات وتحقق الأساتذة من أنني لم أكن ناجحاً فقط، وإنما كنت مستحقاً للتبريز، قرروا أن يظاهروا بالأسف الشديد وطلبوا من العميد «بوليسكي» أن يلتحق بهم فأعلنوا له بصوت حزين أن الأمر الحسن قد رسب (ضحك).

وتألم العميد المسكين ألماً ظاهراً لسببين: أولهما أنه استاء كثيراً لما قيل له عن رسوبي وثانيهما — ولم يكن أقل أهمية عن الأول — أن مأدبة غداء كانت قد أعدت للاحتفال بنجاحي المحتمل وأن العميد «بوليسكي» كان قد كتب خطاباً ليلقيه بالمناسبة.

ومن حسن حظنا جميعاً أن تلك الدعاية لم تدم إلا بضع لحظات لم تتعد وقت إضحاك الحاضرين، وإفهامهم بأنه مهما تكن مكانة الطالب وسمته فإن الزمالة والصدقة لا تنسيان أبداً مهما تكن الظروف والملابسات.

هذه بعض الذكريات وكثير غيرها مما يربطني بهذه الكلية ويمكنني أن أورد ذكرها، وأنا أريد في هذا المكان أن أشكر سيادة كلية الحقوق على جميع هذه الدواعي وتلك المبررات التي أدلى بها محاولاً أن يبرهن على أن الشهادة التي يسلمها لي اليوم شهادة مستحقة كل الاستحقاق والحقيقة هي أن عمل الإنسان — أي إنسان كان — لا يكون أبداً عملاً تاماً، فالعمل الذي خططه سيادة العميد بروح عجيبة من الاختصار أمامكم



إنما هو عمل يمكنني أن أقول عنه انه عمل منقوص متقطع، فهو لم يتحدث إلا عن المنجزات الصالحة، وقد أغفل ذكر الأخطاء التي يحق للناس أجمعين أن يعلموها، لأن الخطأ هو بنفسه أم الحقيقة.

لذلك فإن عمل إنسان ما ليس عملاً ناقصاً فحسب، وإنما هو عمل لا يستطيع إلا أن يشكل إطاراً متواضعاً، ولقد أردت أن يكون ذلك العمل قبل كل شيء منهاجاً للعشرة وطريقة للشغل، بل ميثاقاً يستطيع أن ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبين المواطنين والدولة من جهة أخرى.

وقد كانت هذه المهمة دقيقة للغاية لأن الديمقراطية في أيامنا هذه قد طرأت تغييرات كثيرة على شكلها وجوهرها جميعاً، فأما التغييرات التي طرأت على شكلها فمنها أن الناس كانوا يرون فيما سبق أن التدبير المشترك أهم بكثير من الوضع المشترك فلقد نعتوا «سييس» بالاسراف في الخيال مع أنه كان في عين الحقيقة والصواب عندما كان يقول : ان الثقة تأتي من أسفل، وان السلطة تأتي من أعلى.

وطراً على الديمقراطية تبديل في جوهرها أيضاً، فكون الإنسان اليوم ديمقراطياً أو يزاول الديمقراطية لا يعني بأي حال «أن يتحدث عن المثل الكبرى حديثاً خيالياً دون أن يطبقها تطبيقاً ملموساً.. ان معنى الديمقراطية هو عكس ذلك، فهي تعني الامساك عن كل نوع من أنواع التهريج والاقصار على العمل المجدي الوثيق الصلات بحقيقة الأشياء وطبيعة المصاعب».

ويمكن القول في أيامنا هذه بأن الديمقراطية ليست اتفاقية جماعية في المستوى القومي العام، فنحن إذا كنا نرى أن العقدة الحقيقية لا تتضمن الالتزامات وإنما تنص على العقوبات أيضاً، وأنها تربط الأشخاص باعتبارهم أشخاصاً أو جماعة بالدولة، وإذا كنا نرى اليوم أن الأجل موقوتة بدقة، وأن الغايات المستهدفة تامة التعيين، وأن الديمقراطية تعني في النهاية الالباس والتعليم والترفيه فإننا ندرك في الحين أن كل اتفاقية جماعية تلزم الدولة في بعض الأحيان بالنزول والتدخل حتى في الشؤون «الخاصة» غير أنها تلزم الدولة أيضاً وقبل كل شيء بالنزول، لأنها ان أسرفت في التدخل قتلت روح المبادرة الخاصة، وبقتلها هذه الروح تقتل مدلول الحرية التي هي الذخيرة الحقيقية للديمقراطية وسرها.

وإنني لأرى أن شعبي بقبوله بتلك الأغلبية التي عبر عنها للدستور الذي اقترحه عليه قد أدرك مدلول ذلك وأراد أن يجازيني على الجهود المستمر الذي بذلته للثور له على إطار أكثر مما أراد أن يكافئني على تزويده بالاطار الكامل المنشود.

ولا يمكن التصفيق على الجهود التي يبذلها الإنسان عندما ينهي إطاره لأنه لن يستطيع أبداً أن ينبه بصورة علمية مدققة تستجيب لمطامح الجميع، غير أنه في المستطاع أن نشيد رغم ذلك بمجهود شخص أو جيل أو أمة عندما نراه يلزم نفسه رغم جميع المشكلات التي تقاذف عليه كل يوم في جميع المستويات والميادين بإطار يستقطب مجهوداته ويقوم على توزيع المسؤوليات توزيعاً عادلاً ويكفل الرقي والعظمة، ويجب الاعتراف أيضاً — وأنا أتوجه إلى سيادة عميد كلية الحقوق الذي هو في نفس الوقت أستاذ الاقتصاد السياسي أيضاً — أنه لا يمكن أن يوجد مدلول لفكرة الهامش أو الطرة في عالم المسؤولية.

فهذا هو الميدان الذي يكون فيه الشخص مسؤولاً وإما أن لا يكون مسؤولاً البتة، فالأقطار الصغيرة في عالم القرن العشرين مسؤولة كالأقطار الكبيرة عند المسؤولية في كل قطر من الأقطار بأي حال أن تكون مسؤولية رجل أو جماعة أو حزب أو جيل.



وأريد مرة أخرى أن أشكر أساتذتي السابقين وأشكر جميع الشخصيات السامية الحاضرة هنا، ولا يمكنني أن أنسى صديقنا الحميم الذي نكن له عظيم التقدير والاعجاب والعطف فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية الجنرال دو كول الذي تفضل بإيفاد من ينوب عنه في هذا الحفل. وأنا لن أنسى أبداً أن صديق أسرتنا القديم وصديق والذي المرحوم علي الأخص سيادة الرئيس شابان دلماس، لا يوجد اليوم حاضراً بشخصه فقط، وإنما هو شاخص في ذكره الخاشعة أيضاً، بحيث يمكن لنا أن نقول انه يحظى بتعدد الوجود والصفات، لأنه كان مع الأب منذ ثلاثة عشر عاماً، وهو اليوم لا يزال بجانب الابن.

غير أنني قد أردت دائماً أن لا يرى مواطني وغيرهم أي فرق بين عمل محمد الخامس وعمل الحسن الثاني.

وأنا أتمنى من صميم قوايدي أن أنجح في هذا المسعى.

ارتجلت بيوردو

الثلاثاء 2 صفر 1383 — 25 يونيو 1963